جهود وليم نوكس دارسي لدى الدولة العثمانية للسيطرة على نفط العراق ١٩٠١-١٩١٤

.....

م. د. عيدان شبيب سليم الصباحي

الكلية التربوية المفتوحة/ مركز كركوك

ت/ ٠٧٧٠١٢٧١٠٢٤

alhamdanyaedan@yahoo.com

الملخص

تمكن وليم دارسي من دخول عالم النفط بذكائه ودهائه،فقد كان محامياً ودبلوماسياً واسع المناورة،لدرجة انه استطاع أن يكسب اكبر امتياز نفطي في بلاد فارس في تلك المدة،ومن خلاله حاول أن يضم نفط العراق إلى امتيازه،بإسناد ودعم الحكومة البريطانية لدى الدولة العثمانية،وبالرغم من كل الجهود التي بذلها دارسي لم يحصل الا على وعد بذلك،كما إن المنافسة الألمانية كانت تقف في وجه تطلعات دارسي،وبعد تشكيل شركة نفط الانكلو – الفارسية سنة ١٩٠٩واكتشاف النفط في بلاد فارس،وسقوط السلطان العثماني عبد الحميد الثاني،اندفع دارسي بشكل واسع لعقد امتياز نفط العراق من الحكومة الجديدة،واخذ سفرائه ومعاونيه في اسطنبول بوضع كل الترتيبات وشروط مقاولة الامتياز بمباركة السفارة البريطانية،الا أن التلكؤ المقصود من الحكومة العثمانية من جهة وقيام الحرب العالمية الأولى(١٩١٤–١٩١٨)من جهة ثانية افشل كل طموح ومساعي دارسي في نفط العراق.

William Knox Darcy's Efforts with the Ottoman Empire to Control Iraq's Oil 1901-1914

M.Dr. Aedan Shabib Salim AL-Sabahy
Open Educational College / Kirkuk Center

Abstract:

William Darcy managed to enter the world of oil with his intelligence and wit, he was a lawyer and a wide maneuvering diplomat, so much so that he was able to gain the largest oil concession in Persia at that time, and through it tried to include The Oil of Iraq to its privilege, by supporting and supporting the British government with the Ottoman Empire, and despite All the efforts made by Darcy only got a promise to do so, as the German competition stood in the face of darcy' aspirations, and after the formation of the Anglo-Persian Oil Company in 1909 and the discovery of oil in Persia, and the fall of The Ottoman Sultan Abdul Hamid II, Darcy pushed extensively to hold the oil concession of Iraq from The new government, and his ambassadors and aides in Istanbul put in place all the arrangements and conditions of the concession contract with the blessing of the British Embassy, but the deliberate tardiness of the Ottoman government on the one hand and the establishment of The First World War (1914-1918) on the other hand failed all the ambitions and endeavors of Darcy in the oil of Iraq.

المقدمة

سعى وليم دارسي في مفاوضاته إلى اخذ الأمور بتأني وبجدية كاملة،بوصفة من عائلة متدينة،ولهذا فإنه برز في مجال عمله في استراليا بعدما كشف مناجم الذهب فيها،ثم اخذ يدرس كيفية انبثاق نيران بلاد فارس ووجد أن النفط هو السر المنشود في ذلك،فأصاب امتياز النفط في تلك البلاد في سنة ١٩٠١،ومن خلاله أراد أن يوسع امتيازه إلى نفط العراق الذي كان ظاهراً بشكل كبير منذ قديم الأزمان،فاخذ معاونيه يترددون إلى بلاط السلطان العثماني وخزينته الخاصة،والمعنية في منح امتياز نفط العراق،وعلى الرغم من دبلوماسيته وأساليبه مع السلاطين والملوك والمبالغ الضخمة التي صرفها دارسي لكنه لم يفلح سوى بـ(وعَد) شفهي بذلك.

ساندت الحكومة البريطانية مساعِ دارسي لنيل امتياز نفط العراق،عن طريق سفارتها في اسطنبول، الا أن وقوف المصالح الألمانية بالضد وخشية السلطان العثماني من البريطانيين أنفسهم حالت إتمام أي اتفاق،ومع الإحداث المتسارعة وسقوط السلطان سنة ١٩٠٩،ومجيء حكومة جديدة قد فتحت بارقة أمل لدى دارسي وحكومته في نفط العراق لاسيما وانه نجح في الكشف عن نفط بلاد فارس ومن ثم قام بتشكيل شركة النفط الانكلو–فارسية،فبدأ فصل جديد من مفاوضات دارسي لدى الدولة العثمانية لاستثمار نفط العراق.

وفي تلك الإثناء كانت الحكومة البريطانية تخطط للسيطرة على موارد النفط في بلاد فارس والعراق وبعلم دارسي طبعاً، لأنها أرادت أن يكون لها مورداً نفطياً بدلاً من الفحم لتضاهي به نفط الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا،بعدما وسعت امتياز دارسي الى أراضي العراق سنة ١٩١٣،فدخلت مع المصالح الألمانية في تشكيل شركة موحدة(شركة النفط التركية المحدودة)لاستثمار نفط العراق،بعد عجز دارسي عن تحقيق أهدافه لدى الدولة العثمانية،وحصلت بريطانيا مع مجموعة دارسي على ثلاثة أرباع أسهم هذه الشركة فتقدمت إلى الحكومة العثمانية بمنحها الامتياز فنالت ما أرادت الا أن قيام الحرب العالمية الأولى حال دون تحقيق إطماعها فتلاشت جهود دارسي من جديد.

اشتمل البحث على أربع محاور رئيسية، تناول المحور الأول منها **(امتياز نفط دارسي وتطوره في بلاد فارس)**،اما المحور الثاني فانه استعرض قضية**(مساعي دارسي للسيطرة على نفط العراق عبر الدولة العثمانية)** في حين تضمن المحور الثالث**(انعكاس امتياز دارسي على النزاع الفارسي–العثماني في أراضي نفط العراق)**بينما جاء عنوان المحور الرابع تحت عنوان**(مجموعة دارسي(شركة الانكلو–الفارسية) تحصل على اغلب أسهم نفط العراق)**.

المبحث الأول

امتياز نفط دارسي وتطوره في بلاد فارس.

١.نشأة وليم دارسي وعلاقته بمناجم الذهب.

ولد وليم نوكس دارسيWilliam Nnox Darcy في سنة١٨٤٩ في مدينة نيوتن ديفر نثاير في بريطانيا من أب ايرلندي يعمل في المحاماة،اما والدة دارسي فهي بنت القس روبرت برادفور Robert Bradford،مما أضفى عليه الطابع الديني بشكل كبير،لاسيما وان دارسي هو الابن الوحيد للعائلة[١]،وتلقى تعليمه في مدرسة (Westminster) في لندن،وفي سنة ١٨٦٦ انتقل مع عائلته إلى استراليا،وأكمل تعليمة فيها بدراسة القانون وعمل إلى جانب والده في المحاماة،وفي سنة ١٨٧٢ تزوج دارسي وعاش في مدينة روكهاملتون (Rokhammelton) في سدني،الا أن زوجته توفيت بعدما أنجبت له(٥) أطفال،فقرر الزواج مرة ثانية من ابنة رئيس تحرير صحيفة روكهاملتون [٢].

اشتهر دارسي بوصفة محامياً ناجحاً واكتسب خبرة كبيرة في مهنة المحاماة إلى جانب علاقاته الواسعة في مدينة روكهاملتون، وفي احد الأيام وبينما كان في مكتبة دخل عليه شخص يدعى ساندي مورغان(S .Morgan) من أهالي المدينة، حاملاً معه مجموعة من قطع الحجارة المنتشرة في مزرعته،ليستشيره عنها،وبعد معاينتها تبين أنها عبارة عن سبائك من الذهب، مما دفع بدارسي إلى البحث عنها فوجد موقع هذه السبائك عبارة عن منجم من الذهب في استراليا أطلق عليه فيما بعد بـ(جبل مورغان)[٣]،حاول مورغان وإخوته استثمار المنجم، الا أن الأموال لم تكن كافيه لديه، فاضطروا إلى بيع نصف أسهم لأي شخص، وهنا دخل وليم دارسي ليشتري نصف هذا الكنز، وكون شركة لتطوير المناجم، ليكون مدير الشركة وحامل اغلب أسهمها[٤].

٢.قصة اكتشاف نفط إيران وتأسيس شركة الانكلو–الفارسية.

أصبح وليم دارسي من كبار رجال الاعمال بعدما حقق ثروة كبيرة من مناجم الذهب، الا أن ذلك لم يمنعه من توسيع اعماله لتشمل كل بلاد فارس، إذ انه راح يبحث عن ماهية نار((المعابد الإيرانية))

المتوهجة دائما فعرف ان النفط الكامن في أراضيها هو سر اشتعالها[٥]، وقد سبق للبارون جوليوس دي رويتر(Julius de Reuter)(مؤسس وكالة رويتر البريطانية فيما بعد) من الحصول على امتياز استغلال الموارد المعدنية والنفطية منذ سنة ١٨٧٢ في شمال إيران، الا أن اعتراض روسيا من جهة ومصاعب استخراج النفط ونقله حالة دون إتمام هذا الامتياز[٦]، الأمر الذي دفع دارسي إلى الإسراع للحصول على امتياز نفط إيران، لاسيما وان احد علماء الآثار الفرنسيين جاكيوس دي مورجان(Jacgues de Morgan) قدم بحثاً جيولوجيا عن سنة ١٨٩٢ عن أهمية نفط إيران وأماكن تواجده بغزاره،لاسيما في الأراضي القريبة من الحدود العراقية–الإيرانية[٧].

اتصل دي مورجان بالجنرال انطوان كتابجي(Antoine Ketabje) رئيس الكمارك الإيرانية قد حصل سنة١٩٠٠على امتياز البحث والتنقيب عن النفط والمعادن الأخرى، بسبب قوة نفوذه في البلاط الملكي الفارسي ودهائه في المسائل الماليه[٨]،وبسبب عدم توفر الاعتمادات المالية لعمليات التنقيب تم عرض هذا الامتياز بكل حقوقه للبيع في باريس، بعدما سمع كتابجي بوجود المهندس كالوست سركيس كولبنكيان(C.S. Gulbenkian)[٩]، في باريس، فعرض كتابجي الامتياز عليه مقابل (١٥،٠٠٠) جنيه إسترليني، لكن كولبنكيان رفض قبوله لانشغاله بمسألة نفط العراق[١٠]،الأمر الذي دفع كتابجي ومورجان إلى الاتصال بالسير هنري دروموند وولف(Henry Drummond Wolf) السفير البريطاني السابق في إيران، الذي كان على اتصال بدارسي،وقدم له عرض تمويل واستغلال نفط إيران وأهمية امتياز النفط وخطورته، فلم يتردد دارسي فتمت الصفقة في الحال[١١]،عندها أرسل دارسي مستشاريه برئاسة الفريد ماريوت (Alfred Marriot)إلى شاه إيران مظفر الدين(الذي كان غارقاً في الديون) ومستعد ان يعطي أي شيْ مقابل المال،فاحد دارسي يمنح الشاه ووزرائه الرشاوى الكبيرة، على الرغم من علم الروس الذين حاولوا قطع الطريق على دارسي بوصفه واجهة للمصالح البريطانية الا أن دارسي تمكن من التغلب عليهم بالحيلة والخداع[١٢].

وبعد مفاوضات استمرت عدة أشهر استطاع دارسي في ٢٨ آيار ١٩٠١، من الحصول على امتياز البحث عن النفط واستغلاله دون منافس على مساحة ٥٠٠،٠٠٠ ميل مربع أو مايعادل خمس أسداس أراضي بلاد فارس ولمدة(٦٠) سنة[١٣]،وحصل شاه إيران على مبلغ(٢٠،٠٠٠) جنيه إسترليني و(٢٠،٠٠٠) جنيه في صورة أسهم و ١٦% من قيمة النفط المستكشف بعد العثور عليه[١٤]،ويعد هذا

الامتياز صفقة خاسرة لإيران، وهو أسوأ امتياز نفطي عرفه التاريخ، وعد اساساً سيئاً لجميع الامتيازات التي عقدت في البلاد العربية فيما بعد[١٥].

شرع دارسي بعمليات البحث والاستكشاف عن نفط إيران،وعهد إلى المهندس رينولدز (J.Reynolds) لتلك المهمة، واختار المناطق الجنوبية والغربية من البلاد،وعلى الرغم من الجهود الكبيرة والعمل المضني الا أن الاعمال بأت بالفشل رغم الأموال الضخمة التي صرفها دارسي على تلك العمليات[١٦]،كما إن العمل اخذ يتباطأ بسبب الأجواء الحارة والامراض التي كانت منتشرة،فضلاً عن السرقات التي تحصل في مخيمات الحفر من قبل بعض القبائل[١٧]،وفي سنة ١٩٠٣ قام دارسي بتأسيس شركته(Firt Exploration Co) لتمويل امتيازه،وعلى الرغم من ذلك لم يحصل على أية نتائج جيدة في اكتشاف النفط، وبحلول سنة ١٩٠٤ ظهرت بعض النتائج المشجعة واكتشف بئراً من النفط الا أنها سرعان ما جفت[١٨]،مما خيب الآمال لدى دارسي بعد ان صرف مبالغ كبيرة الأمر الذي حدى به إلى به إلى الاتصال بإحدى بشركات النفط الأمريكية لتمويل امتيازه، الا أن الشركة رفضت[١٩]،وهنا تدخلت الحكومة البريطانية وحاولت إنقاذ امتياز دارسي دون ان يقع في أيادي أجنبية تعمل في منطقة نفوذها،فأوصت شركة نفط بورما البريطانية ضرورة الاتفاق مع دارسي لضمان استمرار عمليات البحث والحفر في الأراضي الفارسية،فتأسست شركة الامتيازات المحدودة(Concession Sandicate Ltd) في سنة ١٩٠٥واصبح دارسي مديراً لها[٢٠]،فقرر نقل عمليات شركته إلى المنطقة الجنوبية من البلاد وبعد جهود في البحث وخسائر مادية كبيرة مابين سنتي١٩٠٦-١٩٠٨،تم العثور وبشكل مفاجئ على النفط في منطقة ((مسجد سليمان)) في ٢٦ ايار ١٩٠٨وعد من اكبر الحقول النفطية بالعالم في حينه[٢١]،وعلى أثرها تأسست في لندن في سنة ١٩٠٩ شركة الانكلو-الفارسية المحدودة (Anglo Persian oil Company)[٢٢] برأسمال (١،٠٠٠،٠٠٠) جنيه إسترليني،بعدما أصبح اللورد ستراثكونا(Strathcona) رئيس لها ودارسي مدير لإعمالها بعد أن تم تعويضه عن الخسائر التي صرفها بعمليات البحث عن النفط[٢٣].

أخذت الشركة توسع في إعمالها الميدانية في تشييد الأنابيب ومصفى النفط الذي تم اختياره في (عبادان) قرب الخليج العربي،إذ تبين ان نوعية النفط المستخرج ممتازاً جداً،مع قلة النفقات في استخراجه وسهولة نقله ورخص الأيدي العاملة فيه(اغلبهم من بلاد فارس)[٢٤]،اما دارسي فانه اكتسب الشهرة بشكل واسع في ميادين صناعة النفط في العالم،الا أنه قرر العودة إلى بلاده بعد رحلة شاقة في البحث عن

النفط[٢٥]،وفي تلك الأثناء تعدد الروايات في شأن بيع أو سرقة امتيازه في بلاد فارس وأن الحكومة البريطانية هي من دبرت هذه العملية بطريقة احترافية،حين أرسلت احد جواسيسها(روزنبلوم اليهودي) لتنفيذ هذه المهمة إلى دارسي أثناء عودته إلى دياره في السفينة على أساس انه رجل متعبد(قسيس) وينوي تشر تعاليم الدين في العالم،وكما ذكرنا سابقة بان دارسي كان متديناً جداً، ومن هذا الباب وهب دارسي امتيازه لهذا الراهب أو القسيس، الذي ما ان وصل حتى أرسل برقية إلى لندن يخبرهم بإتمام العملية[٢٦]،فتبين فيما بعد حقيقة هذا الأمر هو ان الحكومة البريطانية كانت تخشى ان يقوم دارسي ببيع امتيازه إلى الشركات الأمريكية أو الأجنبية فيحرمها من السيطرة على نفط بلاد فارس، بعدما صرفت مبالغ كبيرة من جهة وإنها تخشى إن تزاحمها قوة في مناطق نفوذها من جهة أخرى، وهذا يدل إن امتياز دارسي بدأ بعملية تجارية بحته ثم مالبث ان أصبح عملية سياسية، بعد ان سيطرة الحكومة البريطانية على كل مفاصله لاسيما الأسهم ومجلس إدارته.

المبحث الثاني

مساعي دارسي للسيطرة على نفط العراق عبر الدولة العثمانية.

عرف النفط في العراق منذ قديم الأزمان، ولاتزال أثاره شاخصة في العديد من مناطقه لاسيما القار(القير)والنار الأزلية في بابا كركر(محافظة كركوك)[٢٧]،وعندما سيطرة الدولة العثمانية على العراق(١٥١٦-١٩١٨)،فإنها عدت ثرواته الاقتصادية والمعدنية تحت حكمهما المباشر،ولايمكن التصرف به الا عن طريق الدائرة السَنية[٢٨]،وبعد التقارير التي كشفها خبراء النفط الأجانب عن وجود كميات هائلة من النفط في ولايتي الموصل وبغداد، فان السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩) قام بحصر منح أي امتياز نفطي بالعراق الا عن طريق خزانته الخاصة،عبر فرمانات سلطانية متعددة[٢٩].

وحين تمكن دارسي من الحصول على امتياز نفط إيران- السابق الذكر، فانه اخذ يفكر بتوسيع امتيازه ليشمل أراضي نفط العراق، إذ إن المكامن النفطية وحسب رأي خبراء النفط تمتد ضمن الحزام النفطي مابين بلاد فارس والعراق[٣٠]،ولأجل ذلك زادت إطماع دارسي بأراضي نفط العراق،وفي محاولة منه قام في سنة ١٩٠١ بإرسال اثنين من خبرائه ومعاونيه نيابة عنه إلى الدولة العثمانية في سبيل الحصول على امتياز نفط العراق[٣١]،وعلى الرغم من مساعي الفريد ماريوت مستشار دارسي(وهو ذات الشخص الذي أرسله إلى شاه إيران) لدى الحكومة العثمانية وكبار موظفي الدولة لا إن كل محاولاته باءت بالفشل رغم مكوثه ثمانية عشر شهراً وصرفه مبالغ ضخمة لإتمام صفقة دارسي[٣٢]،على الرغم الدعم الكبير من الحكومة البريطانية عبر سفارتها في اسطنبول الا أن المنافسة الألمانية حالت دون ذلك،لاسيما بعد ان حصلت على امتياز بناء سكة بغداد- برلين وما تبعة من مكاسب البحث عن النفط في العراق[٣٣]،الا أن دارسي أصر على منافسة الألمان في أراضي نفط العراق،إذ أرسل في سنة ١٩٠٢ البارون انشكاب(Inchcape) إلى الدولة العثمانية،وبساندة السفير البريطاني في اسطنبول لدعمه لهذه التوجهات غير أن السلطان عبد الحميد الثاني ظل يماطل ممثل دارسي في منح تعهد أو وعد،لأنه كان يسيء الظن بالبريطانيين ويخشى سيطرتهم على بلاده[٣٤].

وفي تلك الإثناء كان دارسي قد قام في سنة ١٩٠٣ بإنشاء المؤسسة النفطية العثمانية (The Ottoman Petroleum syndicate) لغرض العمل باستثمار نفط العراق،فأرسل نيكولاس (Nichols)[٣٥]،احد أهم مدراء الشركة للضغط على الدولة العثمانية[٣٦]،وتمكن بحكم علاقاته مع كبار رجال السلطان العثماني من ان يدخل إلى البلاط، وسيتحصل في سنة ١٩٠٣ على وعد غير محدد ويتضمن منحه امتياز للنفط في العراق، بعد ان حصل على كتاب من الصدر الأعظم(رئيس الوزراء) بهذا الشأن[٣٧]،وتجمع اغلب المصادر بأن هذا الوعد عُد بمثابة وثيقة استند إليها دارسي في كل المفاوضات مع الدولة العثمانية، بل أنها أخذت الطابع السياسي البحت لدى الحكومة البريطانية للمطالبة بتنفيذ هذا الوعد فيما بعد[٣٨]،لاسيما مع المصالح الألمانية التي وجدت فيه حجر عثرة لإكمال مشاريعها في العراق،بعد إلغاء امتياز سكة الحديد من الحكومة العثمانية سنة ١٩٠٣،مما اثأر الألمان الذين اخذوا على عاتقهم الوقوف بوجه مشروع دارسي بشكل كامل،بعدما وجهوا إنذاراً شديد اللهجة إلى المصالح البريطانية بالكف عن مزاحمتها في مشاريعها المتنوعة في العراق[٣٩]،ونتيجة ذلك حاولت ألمانيا شراء امتياز دارسي في بلاد فارس عن طريق البنك الألماني(Deutche Bank)،للضغط على الحكومة البريطانية لسحب يدها عن نفط العراق،الا أن دارسي وبأسلوبه الدبلوماسي الهادئ رفض ذلك،وأصر على الحصول على امتياز نفط العراق[٤٠]،وهذا يدل على ان الحكومة البريطانية كانت تعتمد في سياستها على اتجاهين،اتجاه يحاول الحصول على امتيازات نفطية واقتصادية في العراق دون غيرها من المصالح الأجنبية للمحافظة على امتياز دارسي في بلاد فارس، واتجاه أخر يحاول خنق المصالح الألمانية وعرقلتها في الوصول إلى مياه الخليج العربي عبر سكة حديد بغداد والتي تُعد منطقة بريطانية بحته.

ومهما يكن من أمر،فان دارسي عاد إلى الدولة العثمانية سنة ١٩٠٤، وحاول الوصول إلى السلطان عبد الحميد الثاني،للمطالبة بإيفاء الحكومة العثمانية بالتزاماتها في منحه امتياز نفط العراق،الا أنه اخفق في الحصول على ضمان لوعده السابق[٤١]،هذا الأمر سبب لدارسي ضغطاً أخر يضاف إلى الضغوط والظروف التي كان يعانيها،في مسألة اكتشاف نفط بلاد فارس في تلك المدة كما مر ذكره،فاخذ يتحين الفرص المناسبة للحصول على امتياز نفط العراق،إذ انه عاد سنة ١٩٠٦ مجدداً إلى اسطنبول لإحياء وعد السلطات العثمانية له سنة ١٩٠٣،وبخاصة بعدما سمع عن قيام شركة شل الهولندية وهي تحاول الحصول على امتاز نفط العراق من السلطات العثمانية،فتمكن من عرقلة نشاط هذه الشركة بعد رفض الحكومة العثمانية كل عروضهم[٤٢]، ويبدوا إن هذا الأمر دفع دارسي إلى التفكير ملياً في بيع

امتيازه في بلاد فارس مع خسارته الفائقة لأغلب أمواله إلى شركة ستندارد اويل ((Standard Oil)) الأمريكية، فبدأ بمفاوضة الشركة بشكل جدي،الا أن الحكومة البريطانية قطعت الطريق عليه وأوقفت المفاوضات،بسبب خشيتها من ان تنافسها الشركات النفطية العملاقة على نفط العراق والمنطقة[٤٣]،وعلى إثرها تلقى دارسي كل الدعم والإسناد من الحكومة البريطانية في سبيل إقناع السلطان عبد الحميد الثاني بضرورة منح دارسي امتيازه،وجرت مفاوضات طويلة تدعمها السفارة البريطانية في اسطنبول مابين سنتي ١٩٠٦-١٩٠٧،لكنها فشلت مجدداً[٤٤]،الا أن قيام الاتحادين بانقلابهم على السلطان عبد الحميد الثاني سنة ١٩٠٨ حال دون إتمام دارسي أي اتفاق[٤٥].

وبسقوط السلطان أصبح الطريق ممهداً لدارسي لإتمام اتفاقه،لاسيما وان الاتحاديين قد رحبوا

بدخول المصالح البريطانية دون غيرها للدولة العثمانية،في الوقت كان يشعر دارسي بنشوة انتصاره في اكتشاف نفط بلاد فارس سنة ١٩٠٩، فتقدم إلى وزارة المالية التي انتقلت إليها شؤون الخزانة الخاصة للسلطان[٤٦]،واستطاع دارسي ان يعقد امتيازه بشكل كامل لولا قيام حركة الثورة المضادة وخلع السلطان عبد الحميد الثاني في نهاية سنة ١٩٠٩[٤٧]، فتلاشت أحلام دارسي من جديد في نفط العراق.

وبعد تشكيل شركة الانكلو- الفارسية وتدخل الحكومة البريطانية في توزيع أسهمها،اتجهت سياستها نحو دعم دارسي ومطالبه في نفط العراق لدى الحكومة العثمانية الجديدة من جهة، وحل الخلافات مع المصالح الألمانية من جهة ثانية-وسياتي الحديث عنه لاحقاً،اما مايخص دارسي فانه أرسل في سنة ١٩١٢ مبعوثه الخاص نيكولاس إلى الدولة العثمانية،لإكمال توقيع عقد الامتياز السابق سنة ١٩٠٩، وقد أرسل ممثل الشؤون الخارجية لبريطانيا ادوارد غراي (Edward Grey) كتاباً رسمياً في ٢٨ كانون الأول ١٩١٢، يحث الحكومة العثمانية على ضرورة بدء المفاوضات التي أخذت وقتاً طويلاً وكلفت دارسي مبالغ ضخمة دون نتيجة، وختم كتابه بالقول بان الحكومة البريطانية لا ترغب ان ينافس دارسي أية شركة نفطية على امتيازه في نفط العراق[٤٨]،وانه المخول الوحيد للمصالح النفطية لدى الحكومة العثمانية،لاسيما بعد ما منحة مجلس الوكلاء أو الصدارة العظمى(مجلس الوزراء)هذا الحق سنة ١٩٠٩ في امتياز نفط العراق[٤٩].

لأجل ذلك طالبت الحكومة العثمانية من كل وزاراتها إلى توحيد التقارير والملفات الخاصة بامتياز دارسي ليتسنى لها وضع شروط المقاولة بشكل كامل مع الحكومة البريطانية عن طريق سفارتها، مع

الأخذ بنظر الاعتبار إلى المصالح العثمانية العليا التي سوف تجنيها من الواردات المالية إذا استثمر نفط العراق في أراضيها الواسعة[٥٠]،واخذ نيكولاس ممثل دارسي على عاتقة إجراء وضع شروط المقاولة مع وزارة المالية ووزارة الزراعة والتجارة والمعادن،وبسبب تدخل الحكومة البريطانية في هذه المسالة،اضطرت الحكومة العثمانية إلى وقف المفاوضات ونصحت نيكولاس بان يتفق مع ادوارد غراي ليكون لهم رؤية واضحة ومشتركة قبل البت بالامتياز[٥١]،من جانب أخر طالبت ووزارة الزراعة والتجارة والمعادن ووزارة الخارجية من نيكولاس توضيحاً عن طبيعة العمل التي ستقوم بها شركتهم في مسالة البحث والتنقيب عن النفط في العراق،ليتسنى لها اطلاع الحكومة العثمانية على مجريات العمل،كما إن بنود الاتفاق لا يمكن البت فيها مباشرة لان الامتياز يتطلب مراجعة دقيقة جداً،على إن تكون الشروط ذات صيغة واحدة(شروط واحدة)ويمكن ان يحتاج الامتياز إلى إضافة أو حذف في الشروط وهو مهم للطرفين،كما يتطلب مدة زمنية بقدر(سنتين) كحد أقصوى لإحالة الامتياز إلى الحكومة العثمانية، فضلاً عن إعلامها بكل ما هو مكتشف أو غير مكتشف من منابع النفط في ولايتي الموصل وبغداد أو مناطق أخرى من العراق[٥٢].

وهنا وصل دارسي والحكومة البريطانية إلى قناعة بان الدولة العثمانية كانت تماطل بشكل متعمد في مسالة منح امتياز نفط العراق،لهذا قررت الحكومة البريطانية الالتفاف على الحكومة العثمانية،وذلك بالاتفاق مع المصالح الأجنبية الأخرى لاسيما الألمانية منها والدخول في شركة نفطية موحدة ومن ثم المطالبة بامتياز نفط العراق.

المبحث الثالث

انعكاس امتياز دارسي على النزاع الفارسي-العثماني في أراضي نفط العراق.

١.مشكلة الأراضي المحولة.

منذ سيطرة الدولة العثمانية على العراق سنة ١٥٣٤وبلاد فارس تتحجج بشان الحدود الفاصلة بين البلدين،وعلى الرغم من كل المعاهدات والاتفاقيات الا أن ذلك لم يضع حداً لهذا النزاع الأزلي والمستمر على هذه الحدود[٥٣]،وبعد حصول دارسي على امتياز نفط بلاد فارس،استغلت بريطانيا خلافات الحدود لتوسيع امتياز شركة النفط الانكليزية – الفارسية ليشمل الأراضي العراقية، وكانت نقطة الخلاف منطقة صغيرة تعرف بـ(الأراضي المحولة) (Transferred Territories)[٥٤]، والتي تقع في قضاء خانقين(محافظة ديالى) بين العراق وبلاد فارس، إذ تبلغ مساحتها ما يقارب (٢٠٨٠)كم أي نسبة (٠,٥)% من إجمالي مساحة البلاد[٥٥]،ويوجد فيها حقل(النفط خانة) الذي يقسم نهر ابي النفط الفاصل بين العراق وبلاد فارس،إلى قسمين القسم العراقي، وهو النفط خانة، والقسم الفارسي هو (نفط شاه) والتي ركز عليها دارسي في بداية بحثه عن نفط بلاد فارس[٥٦].

دعمت الحكومة البريطانية هذه القضية وانتدبت لويس ماليت(Louis Mallet) السفير البريطاني في اسطنبول لتنفيذ الخطة الرامية إلى وضع حدٍ في منافسة الألمان لهم في ثروات الدولة العثمانية لاسيما نفط العراق عبر سكة حديد–بغداد برلين[٥٧]،ونتيجة لهذه الجهود تكونت لجنة خاصة ضمت رئيس الوزراء العثماني سعيد حليم(١٩١٣–١٩١٨)[٥٨]، ولويس ماليت وسفير الدولة الفارسية (مرزا محمود خان قاجار) وسفير روسيا (ميشيل دي كييرس) لدى الباب العالي،وفي ١٧ تشرين الثاني ١٩١٣،تم التوقيع على بروتوكول (الأستانة) وتم الاتفاق فيه على إدخال قسم من الأراضي الفارسية المشمولة بامتياز دارسي (الأراضي المحولة) إلى حدود الدولة العثمانية[٥٩]،ونص الاتفاق على انسحاب الدولة العثمانية من معظم أجزاء المنطقة التي احتلتها لكن خصصت لها مقابل ذلك قطعتين من الأراضي في منطقة خانقين –

مندلي وفي شمال سروان القسم الشمالي من نهر ديالى[٦٠]،ونصت المادة السابعة على أن يبقى امتياز دارسي نافذ المفعول في الأراضي المحولة إلى الدولة العثمانية من الدولة الفارسية،ورغبة في المحافظة على الحقوق والتعهدات من الامتياز ،واتفق الطرفان العثماني والفارسي في الملحق (ب) من بروتوكول الاستانة سنة ١٩١٣[٦١]،والذي يقضي بنفاذ امتياز دارسي في الأراضي المحولة وعدم إمكانية منح أي امتياز أخر في هذه الأراضي يعرض حقوق وامتيازات شركة النفط الانكليزية – الفارسية للخسارة،واحترام حكومة الباب العالي للامتيازات والحقوق التي حصلت عليها الشركة في هذه الأراضي، مع عدم مطالبة الباب العالي لشركة دارسي بأي مبلغ سبق وان تم دفعه للحكومة الفارسية من قبل الشركة،كما عليها دفع الفوائد المترتبة عن استغلالها للأراضي المحولة إلى الحكومة العثمانية ولا يحق للحكومة الفارسية المطالبة بشيء من هذه الأرباح[٦٢]،واعتراف الباب العالي للشركة بحق إنشاء المنشآت في الأراضي العثمانية بصورة تمكن من ربط المستودعات النفطية في الأراضي المحولة بنقطة تكون ملائمة لتسهيل التصدير من الخليج العربي لمنتجات الشركة،على إن يعقد اتفاق بين الدولة العثمانية والشركة يتقرر بموجبه تعيين هذه النقطة بأسرع وقت ممكن بعد توقيع البروتوكول،يحال على التحكيم أي نزاع أو خلاف يحدث بين الدولة العثمانية والشركة ويكون محل التحكيم اسطنبول ويكون قرار الحكم قطعياً[٦٣].

كانت غاية بريطانيا من تحويل الأراضي المحولة إلى الدولة العثمانية، هو شمول أراضي العراق التي ذكر فيها منابع النفط وضمها إلى امتياز شركة النفط الانكليزية – الفارسية ،وعن طريق هذه الأراضي يسهل عملية نقل نفط بلاد فارس والعراق إلى الخليج العربي لأنها ستكون قريبة جداً من موانئ التصدير العالمية[٦٤].

٢.سيطرة البحرية البريطانية على أسهم دارسي في شركة النفط الانكلو–الفارسية.

بعدما ضمنت بريطانيا مصالحها في نفط بلاد فارس والعراق عبر امتياز دارسي وشركة النفط الأنكلو–الفارسية،فإنها شرعت بتنفيذ خططها الرامية لسيطرة وزارة الحربية على هذا المورد الجديد،بعدما تسنم ونستون تشرشل(W. Churchill)[٦٥]،وزارة البحرية البريطانية (١٩١٢–١٩١٥) واخذ على عاتقه تقديم كافة الإمكانيات المادية والبشرية لهذه الوزارة ضمن برنامج بحري لمدة ثلاث سنوات[٦٦]،لأجل استخدام النفط في السفن البحرية بدلاً من الفحم،والتي سبق وان تنبأ باستخدامه اللورد فيشر(Fisher)،منذ سنة ١٨٨٢ إلا أنه لم يتلق من حكومته الدعم الكافي،فقرر ترك فكرة المشروع[٦٧].

اتجهت البحرية البريطانية إلى إقناع دارسي بالفكرة وتسخير شركة النفط الأنكلو–الفارسية لإنجاح وإكمال هذا المشروع ،وبخاصة وأن هذه الشركة أصبحت في أوج ازدهارها وإنتاجها من منابعها وخطوط أنابيبها ومصفاتها في عبادان العملاقة[٦٨]،كما إن قيام الألمان ببناء المدرعات الضخمة والسفن والغواصات الكبيرة، قد زاد من مخاوف بريطانيا التي كانت تخشى ان تسيطر ألمانيا على البحار وتنافسها السيادة البحرية[٦٩]،ولأجل ذلك فان الحكومة البريطانية رحبت بفكرة استعمال النفط وقوداً بدلاً من الفحم لان ذلك سيأتي بالنتائج الكبيرة،لأنه سيزيد من قوة الأسطول البريطاني بما يعادل ٥٠%[٧٠]،وعلى أثرها سعى تشرشل ورئيس وزراء بريطانيا هربرت اسكويث(Herbert Askewesth) (١٩٠٨–١٩١٦) بضرورة حث فيشر على إعادة مشروعه في استخدام النفط بدلاً من الفحم، وبعد محاولته إجراء التجربة على السفينة الحربية (الملكة اليزابيث) نجحت الفكرة وحقق فيشر حلمه القديم[٧١].

قرر تشرشل دعم شركة النفط الأنكلو – الفارسية وقام بمنحها مبلغاً كبيراً من المال وبصورة سرية،بعدما علم بحاجة الشركة للأموال نتيجة أعمالها الواسعة، وكان هذه الإعمال تنم عن رغبة بريطانيا في السيطرة على كافة منابع النفط في العراق وبلاد فارس[٧٢]،وعلى أثرها تم تشكيل لجنة خاصة لإمداد البحرية البريطانية بالنفط برئاسة آدموند سليد (Edmond Salde)وعضوية جون كادمن John (Cadman)[٧٣]،وبعد دراسة للمشروع قدمت هذه اللجنة في ١٣ آذار ١٩١٣ تقريراً مشجعاً وحماسياً إلى وزارة البحرية[٧٤]،وفي ١٧ تموز ١٩١٣ أعلن تشرشل من خلالها خطبة في مجلس العموم البريطاني ذكر فيها"إن خطتنا النهائية هي أن وزارة البحرية يجب أن تمتلك وأن تنتج بصورة مباشرة ما تحتاج إليه من الوقود...يجب علينا أن نكون المالكين أو على أي حال المسيطرين على الجزء الذي تحتاج إليه على الأقل من مرافق النفط الطبيعية في مصدرها..."[٧٥].

نفذ تشرشل خطته وسيطر على شركة النفط الأنكلو – الفارسية بعدما عقدت الحكومة البريطانية اتفاقية معها في ٢٠ آيار ١٩١٤،وبموجبها حصلت على نسبة ٥١% من أسهم الشركة،مقابل دفع (٢،٢٠٠،٠٠٠) جنيه إسترليني(لدارسي وجماعته) من أصحاب الأسهم مع حق الحكومة البريطانية تعيين مديرين في مجلس إدارة الشركة[٧٦]،لكن على الشركة تزويد الأسطول البريطاني بالنفط لمدة ٣٠ سنة،وهذا العمل بدوره سيلغي الاعتماد كلياً على شركة نفط ستاندرد ودتش– شل في تزويد الأسطول البريطاني بالنفط حسب فكرة تشرشل.فضلاً عن المكاسب التجارية والمنافع المالية لهذا المشروع الكبير[٧٧].

وبهذه الاتفاقية ضمنت بريطانيا المورد الرئيسي لأسطولها البحري وتخلصت من سيطرة شركات النفط العالمية التي تتحكم في اقتصادها وتمويلها بالنفط، كما أنها أصبحت من مصافي هذه الدول النفطية عبر جماعة دارسي(شركة الانكلو – الفارسية)[٧٨]،التي تسيطر على أهم المنابع النفطية في منطقة الشرق الأوسط لاسيما في بلاد فارس والعراق،ويأتي هذا الأمر جلياً مع بدايات نشوب الحرب العالمية الأولى التي دخل فيها النفط عنصر المفاجئة في تسيير الآلات الحرب بكافة أنواعها والتي أسهمت في هزيمة الخصم بشكل سريع .

المبحث الرابع

جماعة دارسي (شركة الانكلو- الفارسية) تحصل على اغلب أسهم نفط العراق.

أدرك دارسي أن مسألة نفط العراق، يجب ان لا تخرج من دائرة الهيمنة البريطانية،على اعتبار إن شركة النفط الانكلو–الفارسية هي أول شركة نفطية في المنطقة ولها الحق في توسيع امتيازها لنفط العراق[٧٩]،وعلى هذا الأساس تبنت الحكومة البريطانية سياسة دعم دارسي ومجموعته،فأرسلت تعليماتها إلى سفارتها في اسطنبول لدعم هذا التوجه،كما وجهت أوامرها إلى جارلس غرينوي(Charles Greenway) رئيس مجلس إدارة شركة النفط الأنكلو – الفارسية بالتوجه إلى اسطنبول لأجل مقابلة وزير المعادن العثماني ومطالبته بتنفيذ وعد السلطات العثمانية لدارسي سنة ١٩٠٩ بشأن منحه امتياز نفط العراق[٨٠].

من جانب أخر أدى ارنست كاسل(A.Cassel)السفير البريطاني في ألمانيا دوراً مهماً في دعم استثمار رؤوس الأموال البريطانية لدى الدولة العثمانية،وبجهوده تم تأسيس البنك الوطني التركي سنة ١٩١٠،ومن ثم تم إدخال كولبنكيان بوصفه مستشاراً اقتصاديا وماليا للسفارتين العثمانيتين في لندن وباريس[٨١]،ليصبح أهم مدراء هذا البنك،وعن طريقهما تم الاتفاق على التعاون مع المصالح الألمانية المتمثلة بالبنك الألماني لاستثمار نفط العراق[٨٢]،لقطع الطريق على المصالح الأمريكية التي كانت هي الأخرى تحاول السيطرة على نفط العراق عن طريق الأدميرال كولبي جستر (Colby Chestar)[٨٣]،الذي كان يحاول الحصول على امتيازات بناء سكك الحديد واستخراج النفط في أنحاء الإمبراطورية العثمانية[٨٤].

أسرعت الحكومة البريطانية بدعم مجموعة دارسي عن طريق زيادة التعاون بين المصالح البريطانية والألمانية،وأخذت المفاوضات تسير على هذا النهج حتى انتهت في ٣١ كانون الثاني ١٩١٣بتاسيس شركة جامعة لهذه المصالح أطلق عليها(شركة الامتيازات الأفريقية والشرقية المحدودة)(The African

and Eastern Concessions ltd)[٨٥]،بعدما حصل البنك الألماني على ٢٥% من الأسهم فيما حصل البنك التركي على ٧٥% موزعة بين كاسل وكولبنكيان[٨٦]، وكانت مهمة هذه الشركة القيام بإعمال البحث والتنقيب عن النفط في جميع مناطق الدولة العثمانية،وفي ٢٥ أيلول ١٩١٢، قررت الشركة إعادة تنظيم أسهمها ورفع رأسمالها إلى (٨٠،٠٠٠) جنيه إسترليني بعدما غيرت اسمها إلى(شركة النفط التركية المحدودة) (Turkish Petroleum Company Ltd) (T.P.C)[٨٧].

ولأجل إتمام قبضة الحكومة البريطانية على الشركة،أخذت تحاول دمج مجموعة دارسي في شركة النفط التركية،إذ حاولت شراء أسهم الشركة والمساهمين فيها،بعدما نجحت من إقناع البنك التركي وارنست كاسل في بيع أسهمهم،ثم توجهت إلى البنك الألماني وطالبته بضرورة إعادة توزيع الحصص بشكل عاجل،لان المصالح الروسية والأمريكية أخذت تضغط على الحكومة العثمانية لمنحها امتياز نفط العراق[٨٨]،من جانب أخر قدمت السفارة البريطانية في اسطنبول مقترحاً سنة١٩١٣ إلى وزارة الخارجية البريطانية يقضي بتقسيم مناطق نفط العراق إلى قسمين،الأول نفط ولاية الموصل تأخذه مجموعة دارسي،بينما القسم الثاني نفط ولاية بغداد تأخذ المصالح الألمانية ،الا أن الحكومة البريطانية لم تحبذ هذه الفكرة،لأنها لا تريد أن تنافسها أية مصالح في نفط العراق،وفي الوقت نفسه اقترحت دمج مجموعة دارسي في شركة النفط التركية[٨٩]،وعزز هذا التوجه القنصل البريطاني في الموصل،عبر حث حكومته على استخدام نفط العراق ومشتقاته لضمان عمل المصالح البريطانية الكبيرة في ولعراق،على حد وصفه[٩٠].

تقدمت الحكومة البريطانية بطلب منح مجموعة دارسي امتياز نفط العراق من الدولة العثمانية عن طريق حقي باشا[٩١]،سفير الدولة العثمانية في بريطانيا،وعرضت عليها مبلغ (١،٠٠٠،٠٠٠)جنية إسترليني،وزيادة في الرسوم الكمركية على الاحتكارات والبضائع الأجنبية الداخلة للدولة العثمانية،الا أن الأخيرة رفضت الطلب لانها كانت على الدوام تشكك بنوايا وتصرفات الحكومة البريطانية التي كانت تدعم بعض الحركات الانفصالية ضد الدولة العثمانية من جهة،وتدخلها غير المباشر في شؤون الممالك العثمانية الأخرى[٩٢]،عندها وجه ادوارد غراي بياناً شديد اللهجة في ٢٩ تموز ١٩١٣ إلى الحكومة العثمانية توعد فيها بعدم اعترافه بأية امتيازات نفطية في العراق ما لم يتم منح مجموعة دارسي امتياز نفطياً في العراق،وان الحكومة البريطانية لن تتضامن معها في مسالة رفع الرسوم الكمركية[٩٣].

ونتيجة ذلك وبسبب الضغط المالي والعجز الكبير في موارد الدولة العثمانية جعلها تفكر ملياً في مسالة منح امتياز نفط العراق إلى المصالح البريطانية ،فأوعزت إلى سفيرها حقي باشا في بريطانيا بضرورة ترتيب مفاوضات ولقاءات مع جماعة دارسي وممثلها جارلس غرينوي[٩٤]، وفي ١٩ آذار ١٩١٤عقدت وزارة الخارجية البريطانية اتفاقية تاريخية عرفت باسمها Foreign Agreement Office،خرجت بعدة مواد كانت مرضية جداً لجماعة دارسي بعدما حصلت على نسبة(٥٠)% من أسهم شركة النفط التركية[٩٥]،وبذلك حققت بريطانيا أولى مكاسبها في الاستيلاء على نفط العراق بعدما سخرت كل دوائرها السياسية والاقتصادية في سبيل الوصول إلى مبتغاها.

ولأجل إتمام سيطرة جماعة دارسي وشركائهم بنفط العراق،تقدمت السفارة البريطانية والألمانية بطلب إلى الصدر الأعظم(رئيس الوزراء) العثماني سعيد حليم باشا في١٩ حزيران ١٩١٤ راجيةً فيه استثمار نفط العراق ،وفي ٢٢ تموز١٩١٤ابلغت الحكومة العثمانية حقي باشا بموافقتها مبدئياً على طلب ممثلي الشركة لكن عليهم الحضور لاسطنبول لإتمام الاتفاق[٩٦]،الا أن قيام الحرب العالمية الأولى في الشهر التالي حال دون ذلك[٩٧].

وقد كشفت العديد من الوثائق والمصادر بان بريطانيا كانت تخطط للاستيلاء على العراق ومنابعه النفطية قبل الحرب،لأنها عدته من ضمن حسابات دوائرها السياسية والإستراتيجية البحتة[٩٨]،فغزارة منابعها النفطية التي كانت تثير إطماعها الكبيرة اتجاهه،جعلها تضع كل خططها المرسومة تقضي ومنذ سنة ١٩١٣ باحتلال العراق وهو تحت الحكم العثماني[٩٩]،وكان هذا هدفهم غير المعلن في الوصول إلى مصادر النفط،لهذا علقوا أمالاً كبيرة على تلك المنابع، ولاسيما نفط الموصل[١٠٠]،وكما قال اللورد كرزن "من ملك النفط كانت له إمبراطورية"[١٠١].

ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى أصبح النفط العامل الحاسم في تحقيق النصر، إذ أخذت اغلب الآلات الحرب تسير به،وتعجل في هزيمة الخصوم،مما أدى إلى زيادة الطلب عليه، لاسيما نفط العراق الذي أصبح ساحة حرب بين الأصدقاء والأعداء، وما إن انتهت هذه الحرب حتى بانت الخارطة الحقيقية للدول الاستعمارية والمصالح النفطية، إذ سيطرت بريطانيا على كل نفط العرق،بعد خسارة ألمانيا الخصم الكبير ،ولم يستثمر هذا النفط الا بعد تشكيل الحكومة العراقية وعلى إثرها أقرت ما وعُد به دارسي من الدولة العثمانية تحت تهديد السلطة البريطانية، وبذلك يكون هذا الوعد حقيقة طبقت في القوانين الدولية.

الخاتمة

تمكن وليم نوكس دارسي من خلال ذكائه الحاد ونشاطه المميز من يحصل على اكبر امتياز نفطي في التاريخ في بلاد فارس،ومن خلاله استطاع أن يوسع امتيازه ليشمل أراضي نفط العراق عن طريق الحكومة البريطانية التي تبنت هذه الأهداف بوسائل استعمارية ملتوية لدى الدولة العثمانية، لقد خرجت هذه الدراسة بنتائج أساسية يكمن إجمالها في النقاط الاتيه-

١. إن الآثار وكنوز الذهب كانت محط اهتمام دارسي في البداية،الا أنه سرعان ما اخذ يفكر في سر تدفق النار في عموم أراضي بلاد فارس، وإنها تحمل في جوفها ثروات لاتقدر بثمن.

٢.بسبب الفساد المستشري في بلاد فارس أنذلك لاسيما لدى السلطة الحاكمة،قد عجل لدارسي لإتمام فرصته الكبيرة في كسب امتياز نفطي لثلث أراضي بلاد فارس سنة ١٩٠١.

٣. على الرغم من الجهود الكبيرة التي قام بها دارسي لاكتشاف النفط الفارسي والأموال الضخمة التي قدمها إلا أنه فشل ووصل إلى طريق مسدود،وحاولت شركات النفط العالمية شراء امتيازه لا ان الحكومة البريطانية تدخلت ومنحت دارسي أموالا إضافية لإكمال ما بدأ به، حتى تحقق حلمُه باكتشاف النفط بشكل تجاري في سنة ١٩٠٨، وتشكيل شركة نفط الانكلو- الفارسية.

٤. سيطرت الحكومة البريطانية على امتياز دارسي بشكلٍ سري حتى سنة ١٩١١،بعدما أعلنت البحرية البريطانية بأنها تملك جميع أسهم الشركة مع دارسي، وتم أن استعمال النفط بدلاً من الفحم في عمل السفن البحرية لأول مرة.

٥.استغل دارسي مشكلة الحدود بين العراق وبلاد فارس لاسيما المناطق المعروفة بـ(الأراضي المحولة)التي يوجد فيها منابع نفطية، وحاول ان يوسع امتيازه ليشمل أراضي نفط العراق،بعدما عَلم من الخبراء بان تراكيب النفط ممتدة إلى داخل العراق،وعن طريق وكلائه والأموال والهدايا استطاع ان يحصل على (وعد) من السلطات العثمانية بمنحة امتياز نفطي في العراق.

٦. حاولت الحكومة البريطانية الوقوف بوجه أية مصالح نفطية تعارض سياستها الداعمة لجهود دارسي في نفط العراق،لاسيما الألمانية منها عبر مشروعها(سكة حديد بغداد-برلين)،وشركة النفط التركية

التي تشكلت سنة ١٩١٢،لاستثمار نفط العراق من قبل عدة مصالح أجنبية، إلا أن دارسي استطاع من الحصول على اغلب أسهم هذه الشركة بدعم من الحكومة البريطانية وسفارتها في اسطنبول بمباركة الحكومة العثمانية.

المصادر والمراجع

(1)Yergin,Daniel,The Prize: The Epic Quest for oil, money & Power,(Published by Simon &Schuster,(New York,1992),P,135.

(٢) اياد ناظم جاسم"وليم نوكس دارسي وامتياز النفط في بلاد فارس"مجلة جامعة الانبار،كلية التربية، المجلد(٢٠) العدد(١) كانون الثاني ٢٠١٢، ص ص ٣١٣-٣١٤.

(٣) نوري سلمان غنام،"دارسي والنفط الإيراني"،مجلة الاقتصاد،بغداد،العدد١٩،السنة ١، ٢٨ اب ١٩٢٣،ص ٨.

(٤) مجلة المقتطف ،"ملوك البترول-وليم نوكس دارسي-البترول والأسطول البريطاني"، القاهرة، مجلد٦٨، ج١ ، ١ كانون الثاني ١٩٢٦،ص ٤٥.

(٥) سليم طه التكريتي، معركة النفط في إيران،منشورات البصري،(بغداد،١٩٥١)، ص٩.

(٦)هاكوب ق.توريانتز،نفط ودماء،ترجمة، عبد الغني الخطيب،مطبعة البيان،(بيروت، ١٩٦٢)،ص٦٣؛ المقتطف ،ملوك البترول-وليم نوكس دارسي ...،ص ص٤٦-٤٧ .

(٧) ناظم يونس الزاوي،التاريخ السياسي لامتيازات النفط في إيران ١٩٠١-١٩٥١،دار دجلة،(بغداد،٢٠١٠) ص٣٤.

(٨)هارفي أوكونور،الأزمة العالمية في البترول،ترجمة ،الدكتور عمر مكاوي ،مراجعة،الدكتور راشد البراوي، دار الكاتب العربي،(القاهرة، ١٩٦٧)،ص٣٤٠.

(٩)كولبنكيان(١٨٦٩-١٩٥٥)،ولد قرب اسطنبول من أسرة أرمينية تعمل في مجال البنوك والمتاجرة بالنفط الروسي،درس الهندسة في بريطانية،وسافر إلى مدينة باكو النفطية في روسيا ليكسب خبرة وإقامة العلاقات التجارية هنالك،وأصبح من أوائل المدركين لإمكانية الاستغلال النفطي في الدولة العثمانية ولكثرة تقاريره عن النفط العراقي أصبح اسمه مقارناً بالنفط العراقي بعد حصوله على حصة٥% منه، ومنها عرف بالسيد خمسة بالمائة أو Mr.Five،انتقل إلى لشبونة في البرتغال وتوفي في ٢٠ تموز ١٩٥٥مخلفاً ورائه ٧٠ مليون دولار للمزيد انظر،مؤسسة كالوست سركيس قسم الجماعات الأرمنية،كالوست سركيس غولبنكيان الرجل والمآثر كراسة صادرة بمناسبة الذكرى المئة والثلاثين لولادته ١٨٦٩-١٩٩٩،(ليشبونة،١٩٩٩)، ص ص٧-١٢.

(١٠) تحسر كولبنكيان على هذا الامتياز فيما بعد منحه إلى دارسي إذ قال ((... غير أننا جميعا،ظننا أنه مشروع غير مضمون محفوف بالمخاطر، لدرجة أننا اعتبرناه صفقة جديرة بمغامر...واليوم اذا بمستر دارسي يعد رائداً عظيماً من رواد صناعة البترول))، للمزيد من التفاصيل انظر،اوكونور،المصدر السابق، ص ٣٤٠-٣٤١؛ العلوجي واللامي، المصدر السابق،ص ١٠١؛نوسشي،المصدر السابق،ص ٢٨.

(١١)الجمهورية العراقية،وزارة الأعلام ، بدايات الصراع الاستعماري على نفط المنطقة ،دار الحرية للطباعة، (بغداد ،١٩٧٢)، ص ٢٢ ؛نوسشي ،المصدر السابق، ص٢٩.

(١٢)مازن البندك،قصة النفط،ط١، دار القدس،(بيروت،١٩٧٤)، ص ص٤٠-٤١؛ التكريتي، المصدر السابق، ص ص١٢-١٣.

(١٣) لمتابعة نصوص ومواد امتياز دارسي انظر،

J. C. Hurewitz, Diplomacyin the Near and middle East,(A Documenttrand Record 1535-1914),Vol.1,(d.Van Nostrand Company,INC),(New Yourk-1956), pp. 249– 251.

(١٤)ريتشارد اوكنور، بارونات النفط ، ترجمة، يوسف شاهين،(القاهرة ،١٩٦٩)،ص ١٨٩.

(١٥)راشد البراوي،حرب البترول في العالم،ط١،مكتبة الأنكلو المصرية،(القاهرة،١٩٦٨)،ص٧٣ ؛ دافيد.هـ. فيني، بترول الصحراء،ترجمة، إسماعيل الناظر، مراجعة معد كيالي، منشورات المكتبة الأهلية،(بيروت ،١٩٦٠) ، ص٤٣؛ التكريتي، المصدر السابق، ص ١٣ .

(١٦)جاك دولوناي وجان يشيل شارليه،الجانب الخفي من تاريخ البترول، ترجمة، محمد سميح السيد، ط١، دار طلاس للدراسات والترجمة،(دمشق،١٩٨٧)، ص٣١ ؛الزاوي، المصدر السابق، ص٣٦-٣٧.

(١٧)اوكنور، بارونات النفط ، ص ١٩٠؛

(١٨)البندك، المصدر السابق،ص٥٠؛ اوكنور، بارونات النفط ،ص ١٩٠.

(١٩)جواد العطار، تاريخ البترول في الشرق الأوسط ١٩٠١-١٩٧٢، الأهلية للنشر والتوزيع ،(بيروت،١٩٧٧)، ص ١٧.

20 Charles Issawi,The Economic History of the Middle East 1800-1914,The University of Chicag Press,(London,1966),pp,318-323 .

(٢١) دونالد ولبر،إيران ماضيها وحاضرها، ترجمة عبد النعيم محمد حسنين،ط٢،دار الكتاب المصري واللبناني(القاهرة،١٩٨٥)، ص١٣٣؛حربي محمد، الستراتيجية النفطية الغربية في الخليج العربي، منشورات دار الكتاب الجديد ومكتبة المنار،ط١،(بغداد،١٩٧٤)،ص٢٣.

22 Floyd Eugene Sageser,The Anglo-Iranian Crisis ,Master of Scitmce, Department of History State Kansas College 1952,p.13.

(٢٣)أنتوني سامبسون، الشقيقات السبع شركات البترول الكبرى والعالم الذي صنعة، ترجمة ،سامي هاشم، ط١، معهد الإنماء العربي، (بيروت،١٩٧٦)، ص٨٥؛غنام، المصدر السابق، ص٩.

(٢٤)راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الأوسط، ط٣، مكتبة النهضة المصرية، (القاهرة ،١٩٥٠)،ص ٤٤.

(٢٥) التكريتي، المصدر السابق، ص ١٨ .

(٢٦) للمزيد انظر، انطوان تسيشكا،الصراع على البترول باعتباره قوة للسيطرة على العالم، ترجمة، عبد الوهاب محمد عزيز،الدار القومية للطباعة والنشر،(القاهرة،١٩٦٥)، ص ٢٧-٢٨؛ اوكنور، بارونات النفط، ص ص ١٩٧-١٩٩.

(٢٧) للمزيد عن وجود النفط والقار في العراق انظر، طه باقر،"النفط في حضارة وادي الرافدين"، مجلة العاملون في النفط، بغداد،العدد ٣٧،السنة ٤،آذار ١٩٦٥.

(٢٨) صباح اعقاب الجراح، الأملاك السنية في الدولة العثمانية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، (جامعة الموصل،٢٠٠٠)، ص ١٢١-١٢٢.

(٢٩) لمتابعة نص الفرمانات انظر،

Başbakanlik Devlet Arşivleri Genel müdürlügü Osmanli Arşivi Daire Başkanliği, ,Iraq During The Ottoman Period Plans, Photographs and Documents,(Istanbul,2006).

(٣٠)جريدة العراق" كنوزنا لنا " العدد٧٧٩ ، ٨ كانون الاول ١٩٢٢؛ طه الهاشمي، جغرافية العراق ، ط١، مطبعة المعارف،(بغداد ، ١٩٣٣)، ص ٢١٦.

(٣١) تقرير لجنة التجارة الاتحادية الأمريكية، دور احتكار النفط الدولي في العراق، وهو الفصل الرابع من تقرير لجنة التجارة الاتحادية الأمريكية عن احتكار النفط الدولي، منشورات البيان، مطبعة الرابطة،(بغداد، ١٩٦٠)، ص٨؛ نوسشي ،

المصدر السابق، ص ٣١.

(32) Longrigg,op . cit , p.28 .

(٣٣)للمزيد عن مشروع سكة حديد بغداد–برلين انظر، بحري، لؤي ،سكة حديد بغداد دراسة في تطور ودبلوماسية قضية سكة حديد برلين ـ بغداد حتى عام ١٩١٤، شركة الطبع والنشر الأهلية،(بغداد،١٩٦٧).

(٣٤) سليم طه التكريتي، معركة النفط في العراق، ج١، مطبعة الزهراء، (بغداد،١٩٥٢)، ص١٨.

(٣٥) ادى نيكولاس دوراً كبيراً في مفاوضات دارسي مع الدولة العثمانية حتى قيام الحرب العالمية الاولى، رغم انه رئيس ادارة شركة الانكلو– الفارسية سنة ١٩٠٩.

(36) Longrigg,op . cit , p.28.

(٣٧)مهدي الحافظ،"تأريخ الاحتكارات النفطية في العراق"، مجلة الطريق، بيروت، العدد ٨،أب ١٩٧١، ص٨٢؛ تقرير لجنة التجارة الاتحادية، المصدر السابق، ص ص ٨–٩.

(٣٨) حكمت سامي سليمان، نفط العراق دراسة اقتصادية سياسية، ط٣،دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٧٩)، ص٨١ ؛العلوجي واللامي،المصدر السابق،ص١١٥؛ Longrigg,op. cit , p.28

(٣٩)مازن مجيد مصطفى،" التنافس الاستعماري على البترول العراقي" ، مجلة أفاق عربية ، بغداد، العدد ٢، السنة ١٠، تشرين الثاني ١٩٨٤، ص٥١؛ التكريتي، معركة النفط في العراق، ص ص ١٨–١٩.

(٤٠) مجلة المقتطف ،"ملوك البترول وليم نوكس دارسي...، ص ص ٤٧–٤٨.

(41) Benjamin Shwadran ,The Middle East oil and the great powers ,(New York , 1973) ,p93.

(٤٢)محمد جواد العبوسي، البترول في البلاد العربية ،معهد الدراسات العربية العالمية،(القاهرة،١٩٥٥)، ص٨؛ سليمان، المصدر السابق، ص ٨٢.

(٤٣) بدايات الصراع ...، المصدر السابق، ص ص ٢٦–٢٧؛ البراوي، المصدر السابق، ص ٤٥.

(٤٤) فاضل حسين ،مشكلة الموصل ، ط٣، مطبعة أشبيلية، (بغداد ، ١٩٧٧)،ص ٣٠٣.

(٤٥)للمزيد عن سقوط السلطان عبد الحميد الثاني وقيام حكومة الاتحاديين انظر،فيصل محمد الارحيم،تطور العراق تحت حكم الاتحاديين(١٩٠٨–١٩١٤)،مطابع الجمهور،(الموصل، ١٩٧٥).

(46) bakanlik Osmanli Arsivi,HR.ID,1233. 39. 4, 7march 1913. şBa

(٤٧)عمر فاروق يلماز، السلطان عبد الحميد الثاني من خلال الوثائق،ترجمة، طارق عبد الجليل،ط٣، دار النيل،(القاهرة،١٩٩٩)، ص ص ١٧٣–١٧٦؛ إبراهيم خليل احمد، ولاية الموصل دراسة في تطوراتها السياسية ١٩٠٨. ١٩٢٢،رسالة ماجستير، كلية الآداب،(جامعة بغداد ،١٩٧٥)، ص٣٤٣ .

(48) HR.ID.1233 /33/1 ,28 December 1912.

(49) HR .ID ,1233/35/ 1-2 , 6 January 1913.

(50) HR .ID ,1233/36/ 3 , 16 February 1913.

(51) HR .ID ,1233/38/ 1-3 , 23 February 1913.

(52) HR .ID ,1233/40/ 3-4 , 25 March 1913.

(٥٣)لمتابعة الاتفاقيات بين الدولة العثمانية وبلاد فارس انظر،شاكر صابر الضابط، العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وإيران، دار العربي(بغداد ،١٩٦٦).

(٥٤) يطلق المؤرخون على هذه الأراضي تسميات مختلفة منها (الأراضي المنقولة او المنتقلة).

(٥٥)نوري عبد الحميد خليل،التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق١٩٢٥–١٩٥٢،ط١،

(بغداد،١٩٨٠)، ص٤٢.

(56) MV ,179/10 , 7 July 1913.

(٥٧)للمزيد بشان سكة حديد بغداد– برلين انظر، لؤي بحري، سكة حديد بغداد دراسة في تطور ودبلوماسية قضية سكة حديد برلين ـ بغداد حتى سنة ١٩١٤، شركة الطبع والنشر الأهلية،(بغداد،١٩٦٧).

(٥٨) سعيد حليم باشا (١٨٦٣–١٩٢١)،هو حفيد محمد على باشا الكبير والي مصر،ولد قي القاهرة ودرس في أوربا،ثم عين عضواً في مجلس شورى الدولة في اسطنبول،ثم عضواً في مجلس الأعيان العثماني،وتسلم وزارة الخارجية قبل أن يكون رئيساً للوزراء،حاول تقديم استقالته عند اندلاع الحرب العالمية الأولى،لكن طلبه رفض بسبب ضغط الاتحاديين عليه،للمزيد من التفاصيل انظر،محمد حديد، مذكراتي (الصراع من اجل الديمقراطية في العراق)،تحقيق نجدة فتحي صفوة، ط١،دار الساقي،(بيروت،٢٠٠٦)،ص ٤٠٩.

(٥٩)ستيفن همسلي لونكريك ،العراق الحديث ١٩٠٠–١٩٥٠، ترجمة، سليم طه التكريتي،ج١،ط١، دار الفجر للنشر والتوزيع،(بغداد،١٩٨٨)، ص١٢٨.

(٦٠)للمزيد في التفاصيل انظر،علي معجل خلف عودة الشعيبي،شركة نفط خانقين المحدودة، رسالة ماجستير، كلية التربية(ابن رشد)،(جامعة بغداد، ٢٠٠٢).

(٦١) قاسم احمد العباس،"امتياز الأراضي المحولة "، مجلة المهندس،بغداد،العدد ١،السنة ٥،نيسان ١٩٦١، ص ص٤٠–٤١.

(٦٢)عبد الرحيم شريف،نفط الشرق الأوسط، مطبعة الرشيد ،(بغداد،١٩٤٤)، ص ص١١–١٢؛قاسم احمد العباس"سياسة بريطانية ومصالحها في بلا د مابين النهرين لغاية عام١٩٢٠"، مجلة النفط والتنمية،بغداد، العدد ٦، السنة ٣، آذار ١٩٧٨، ص٧٢.

(٦٣) قاسم احمد العباس، وثائق النفط في العراق،ج٢، شركة النفط الوطنية العراقية،(بغداد،١٩٧٢)، ص ص ٢٨٥–٢٨٩؛ الشعيبي، المصدر السابق،ص ص ٢٠–٢١.

(٦٤)يوسف إبراهيم يزبك، النفط مستعبد الشعوب،ج١،(بيروت، ١٩٣٤)، ص١٠٣؛ العباس،امتياز الأراضي المحولة، ص٤ Longrigg, Op. Cit., p.31;

(٦٥)ونستون ليونارد تشرشل(١٨٧٤–١٩٦٥)،من أبرز القادة السياسيين والعسكريين البريطانيين، شارك في العديد من المعارك والحروب التي خاضها الجيش البريطاني ومنها برز اسمه كقائد عسكري،ثم تولى رئاسة الوزراء لأول مرة بين سنتي(١٩٤٠– ١٩٤٥) ثم أعيد ترشيحه لنفس المنصب خلال المدة(١٩٥١–١٩٥٥)،كما أنه يعد من المهتمين بالأدب والتاريخ،وينحدر من عائلة أرستقراطية شهيرة في بريطانية،وبرز نجمه حين أصبح وزيراً للبحرية البريطانية ويعود له الفضل الكبير في تحويل استعمال النفط بدلاً من الفحم في الأسطول البريطاني،تعرض إلى سكته قلبية ومات في ٢٤ كانون الثاني ١٩٦٥،للمزيد انظر،

Jeremy Havardi ,The Greatugnest Briton Essays Winston Churchill's Life and Political Philosophy, Shepheard -Walwyn Publishers LTD,(London,2009).

(٦٦)جوستورك، أزمة الطاقة في الولايات المتحدة ونفط الشرق الأوسط، ط١، دار ابن خلدون للطباعة، (بيروت ، ١٩٧٤)،ص١٢.

(٦٧)عزيز الخفاف،دراسات عن الذهب الأسود "البترول"، مطبعة اسعد،(بغداد،١٩٦٩)،ص ٨؛ التكريتي ،معركة النفط في إيران، ص ٢٥.

(٦٨)حققت شركة النفط الأنكلو – الفارسية ارباحاً كبيرة جداً وصلت إلى(٢٨،٥٠٠،٠٠٠) جنيه استرليني بين عامي ١٩١٣-١٩٢٤ مقابل مبالغ قليله جداً وصلت إلى (٣،٩٠٠،٠٠٠) جنيه استرليني تمنح لحكومة بلاد فارس للمزيد من التفاصيل انظر، بيارترزيان، الأسعار والعائدات والعقود النفطية في البلاد العربية وإيران،ترجمة، فكتور سحاب، ط١،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،(بيروت،١٩٨٢)، ص ٢١، وبشأن بناء المصفى النفطي وملحقاته من خطوط الأنابيب والبنايات التابعة لشركة النفط الأنكلو – الفارسية في منطقة عبادان(منطقة البريم سابقاً) انظر،مجلة لغة العرب،"المباني الحديثة في البريم"،بغداد،ج٥،تشرين الثاني ١٩١١،ص ص ١٧٦-١٨٣.

(٦٩) نعمة حسن محمد،"سباق التسلح البحري بين ألمانيا وبريطانيا قبيل الحرب العالمية الأولى"،مجلة المؤرخ العربي، مصر، العدد ١٧، ١ آذار ٢٠٠٩، ص ص ٣٣٢-٣٥٥.

(٧٠)يرجع ذلك إلى المميزات التي يتمتع بها النفط، فكل طن ونصف من الفحم يعادل طن من النفط من حيث القيمة الحرارية، مما يودي إلى زيادة سرعة السفن،ويمكنها من قطع مسافات أطول دون ان تتزود بالوقود كما إن النفط لا يتلف على عكس الفحم ،فضلاً خصائص فنية أخرى مثل حالة السيولة التي تساعد على توزيع الحرارة توزيعاً كاملاً،واحتراقه بصورة كاملة دون ترك فضلات مثل الفحم،وهذه المزايا برمتها تساعد على تقليل الأيدي العاملة في السفينة لمزيد انظر،محمد صبحي عبد الكريم وآخرون،الموارد الاقتصادية في الوطن العربي،دار القلم،(القاهرة،١٩٦٣)،ص٢٧٦-٢٧٧ ؛ البراوي، حرب البترول في الشرق...،ص٤٥؛ ،وحول استخدام النفط في محركات السفن انظر،

Sydney .h .Northe ,Oil Power ,University of California Library ,Editor Oil Engineering and Finance Petroleum year Book, (Los Angeles , 1922) ,pp.90-110.

(٧١) حربي محمد، الستراتيجية النفطية الغربية في الخليج العربي، منشورات دار الكتاب الجديد ومكتبة المنار،ط١،(بغداد،١٩٧٤)،ص٢١؛ اوكنور، بارونات النفط، ص ١٨٠؛البراوي، حرب البترول في الشرق...، ص ٤٥-٤٦.

(٧٢)هاشم صالح التكريتي ،الصراع على الخليج العربي، وزارة الثقافة والإرشاد، (بغداد،١٩٦٦)، ص ص ٩٩-١٠٠؛ البراوي، حرب البترول في الشرق...،ص ص ٤٥-٤٦.

(٧٣)جون كادمن(١٨٧٧-١٩٤١) مهندس بريطاني عمل في المناجم في البداية،لكنه أنخرط بعد مدة في سلك التعليم وأصبح أستاذاً للتعدين في جامعة برمنكهام،وبرز بوصفه خبيراً للنفط في عدة لجان نفطية حتى أختير رئيساً لمجلس أدارة شركة النفط التركية سنة ١٩٢٦،ورئيساً لشركة النفط الأنكلو-الفارسية في السنة التالية وبقي في هذه المناصب حتى وفاته،وأرتبط بعلاقات وثيقة مع رجال السياسة لاسيما الملك فيصل ونوري سعيد،للمزيد من التفاصيل أنظر،نوري عبد الحميد خليل،"شركة نفط العراق ومشروع ألاتحاد العربي المشبوه سنة ١٩٣٠ ـ ١٩٣١وثائق من تاريخ النفط في القطر العراقي"،مجلة النفط والتنمية، بغداد، العدد ١، السنة ٦، تشرين الأول١٩٨٠، ص١٩.

(74) 1914-April 1916,Ph.d.at Kings College,(University of London,1981),p.13 ;
Paul Kevin Davis ,British –Indian Strategy and Policy in Mesopotamia November 1914-April
المقتطف ،ملوك البترول-وليم نوكس دارسي ...، ص ص ٤٩-٥٠.

(٧٥) محمد سلمان حسن،نحو تأميم النفط العراقي،ط١، دار الطليعة،(بيروت ،١٩٦٧)، ص٦؛ سامبسون، المصدر السابق، ٨٦.

(76) Helmut Mejcher ,"Oil and British Policy Towards Mesopotamia 1914-1918", Eastern Middle Hurewitz, op. cit, pp. 278 – 281 ؛ Studies,Vol.8,No.3,(Octoper.,1972),p.378

فاليري مارسيل وجون ف.ميتشل، عمالقة النفط شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط،ترجمة،حسن البستاني،ط١،الدار العربية للعلوم،(بيروت،٢٠٠٧)، ص٢٨.

(٧٧)جوستورك،المصدر السابق،ص ١٢-١٣؛التكريتي، الصراع على الخليج العربي، ص١٠٠.

(٧٨)اخذ يطلق على شركة الانكلو-الفارسية اسم جماعة دارسي منذ ان سيطرة الحكومة على نصف اسهمها، وابعاداً عن حقيقة سيطرة الحكومة عليها.

(٧٩)الوهاب عزت،"تاريخ النفط في العراق "، مجلة المؤرخون العرب، بغداد، العدد ١٤، ١٩٨٨، ص٣١؛البندك المصدر السابق ، ص ٥١.

(80) in Mesopotamia Record Of .Iraq,Petroleum Affairs,Memorandum Respecting oilConcession Vol-1918,p.656.

(٨١)للمزيد عن دور كولبنكيان السياسي والاقتصادي انظر،

Hewins, Quoted Ralph Mr. Five Per Cent,(London,1957).

(٨٢)خليل علي مراد،"التنافس الدولي على نفط ولاية الموصل قبل الحرب العالمية الأولى"، مجلة أوراق موصلية، العدد ٤ ،السنة ٣ ،٢٠٠٣،ص١٩؛خليل،التاريخ السياسي لامتيازات النفط...،ص ص٢٦-٢٧.

(٨٣)للأطلاع على تفاصيل امتياز جستر انظر،هشام سوادي هاشم السوداني،العلاقات الأمريكية العثمانية (١٩٠٨-١٩٢٠)،اطروحة دكتوراه ،كلية التربية،(جامعة الموصل، ٢٠٠٢)، ص ص ٧٨- ٩٧.

(٨٤) سلوى سعد الغالبي، العلاقات الأمريكية العثمانية(١٨٧٠-١٩١٨)، ط١،مكتبة مدبولي،(القاهرة،٢٠٠٢)، ص ٢٢٦-٢٢٧.

(٨٥)محمد أزهر سعيد السماك، البترول العراقي بين السيطرة الأجنبية والسيادة الوطنية،دراسة تحليلية في موارد الثروة، وزارة الثقافة والأعلام،(بغداد،١٩٨٠)، ص ص ٤٠-٤١ .

(٨٦)الجمهورية العراقية،وزارة الإعلام،النفط العراقي من منح الامتياز إلى قرار التأميم،السلسلة الإعلامية،دار الحرية للطباعة، (بغداد،١٩٧٢)،ص ص ١٢-١٣؛ تقرير لجنة التجارة الاتحادية، المصدر السابق ، ص٩.

)87(F.O,371/10082,Turkish Petroleum Company and Iraq Oil Policy,1924,p.127; R.O.I, petroleum Affairs Turkish Petroleum Company,Vol.3,1921-1924,13 December 1923, p. 410 .

(٨٨) نوشي، المصدر السابق، ص ٤٤.

(٨٩) خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط...، ص٢٨؛ مراد، المصدر السابق، ص٢٨.

(٩٠) ŞBOA,DH,HM 30/36/10.10.1913؛ العباس ،سياسة بريطانية في بلاد النهرين، ص ص٧٣-٧٤

(٩١) حقي باشا،رئيس وزراء تركيا ووزير خارجيتها ومن أهم رجال الدولة العثمانية في لندن،أدى دوراً كبيراً في التقارب مع الدول الأوربية،واتهم بأنه له علاقات سرية مع ايطاليا بسبب كثرة تردده عليها،حتى ذكر انه كان يخفي تقارير سرية يرسلها له السفير التركي في إيطاليا حول نية إيطاليا احتلال ليبيا،وكان له دور أيضا فيما يخص قضية سكة حديد بغداد والصراع على نفط العراق،للمزيد انظر،سليمان بن صالح الخراشي،كيف سقطت الدولة العثمانية،ط١،دار القاسم(الرياض،٢٠٠٠)،ص٧٥؛سليمان،المصدر السابق، ص ٤٢.

(٩٢)جوزيف هللر،"سياسة بريطانية ومصالحها في بلاد مابين الرافدين قبيل الحرب العالمية الأولى"،ترجمة وتقديم،مصطفى نعمان احمد،مجلة دراسات تاريخية،بيت الحكمة،بغداد،العدد٢١،السنة٨، ٢٠٠٩، ص٢٥-٢٦.

Helmut Mejcher ,"Oil and British Policy Towards Mesopotamia1914-1918",Eastern Middle

نوسشي، المصدر السابق،ص٤٥)93(
MiddleStudies,Vol.8,No.3,(Octoper.,1972),p.377;

(٩٤)عبد الفتاح إبراهيم، على طريق الهند، جمع وتحقيق، شهاب احمد الحميد، دار الشؤون الثقافية العامة ، (بغداد،٢٠٠٤)، ص١٨٢؛ شارل عيساوي ومحمد يغانه،اقتصاديات بترول الشرق الأوسط،ترجمة، محمد علي زيد وآخرون، مراجعة صاحب ذهب، ط١، مؤسسة سجل العرب،(القاهرة،١٩٦٦)، ص٦٩.

(٩٤) للمزيد حول اتفاقية وزارة الخارجية البريطانية انظر،

Edward Mead Earle,"The Secret Anglo-German Concession Of 1914 Asiatic Turkey".the Academy
. Of Political Science Quarterly, Regarding Vol,38.NO. 1,May1923,pp.26-27

(٩٦) سليمان، المصدر السابق، ص ص٩٣-٩٤؛ العباس، وثائق النفط في العراق، ص١٧٥.

Edward Mead Earle, "The Turkish Petroleum Company", Political Science Quarterly Vol,39 .NO. 2,Jun)97 (1924,p.271.

(٩٨)امل بورتر،"رسائل ضابط بريطاني دخل العراق خلال الحرب العالمية الأولى"، مجلة أبواب لبنان،العدد ٢٨، ١ نيسان ٢٠٠١، ص ص ١٩٥-١٩٦؛ العباس ،سياسة بريطانية في بلاد النهرين، ص٧٤.

(٩٩)محمود شبيب،أسرار عراقية وعربية وعالمية،ط١،شركة التايمس للطبع والنشر المساهمة،(بغداد، ١٩٨٤)، ص ١١؛ فهمي، المصدر السابق،ص ٣٠.

(١٠٠) خدوري، أسباب احتلال العراق،(الموصل،١٩٣٣)، ص٦٤؛Davis,op.cit,p.12

(١٠١)ج.ف.ث فولر،أثر التسلح في التاريخ من حروب القرون الوسطى لنهاية الحرب العالمية الثانية،عصر الجرأة.عصر البارود.عصر البخار.عصر النفط.عصر الطاقة الذرية،ترجمة،دار اليقظة العربية،سلسلة عيون التاريخ العالمي الثالثة،دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر،(دمشق،١٩٥٤)، ص ١١٧.